اوفي اضافته الي كله والي هذا يرمز كلام الشم فالصلة جارية
علي غير من هي له ومفعوله نصف محذوف ومثل حال من
هذا المفعول والمراد بالبحث في هذا الباب الواحد الاعم
وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلا
ومن قال بوجوبها اراد به منع نصب الوصف ما بني هو
منه كما ستعرفه ومقابل قوله وان تزد الخ ما سياتي من قوله
وان تزد جعل الاقل الخ وللبعض هنا كلام حقيق بالطرح
قوله بعض اي ظاهر البعضية قوله اي كما يضاف البعض
الي كله فيفيد حينئذ ذات الموصوف به بعض تلك العدة
المعينة فرابع اربعة معناه بعض جماعة منحصرة في اربعة
كما في التوضيح قوله وانما لم ينصب حينئذ اي حين اذ
اريد به بعض ما بني هو منه وقول شيخنا اي حين اذ اضيف
الي ما اشتق منه وهو كله غير ظاهر قوله لان اي الوصف
الذي بمعنى بعض ما بني هو منه ليس في معنى ما يعمل
اي ليس في معنى لفظ يعمل كمصير وجاعل حتى يعمل ولا متفرع
عن فعل اي ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله بل هو ماخوذ
من لفظ العدد ولو اقتصر الشم علي قوله لانه ليس في معنى
ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشم تقوية
العلة فتدبر قوله لان المراد احد اثنين الخ اي باعتبار وقوعه
في المرتبة الثانية وهكذا لا يوخذ من العنوان اعني لفظ
ثاني وثالث وهكذا اصطلاحا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول
من عاشر عشرة وذلك مستبعد جدا افاده الجامي قوله
ونصبه اياه اي اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كما يجي قوله
ثاني اثنين وثالث ثلاثة علي ان معناه متمم اثنين ومتمم
ثلاثة سيوطي قوله والي هذا ذهب في التسهيل الي اخره
تعقبه ابو حيان فقال تثنية الرجلين مخالف لنقل النحاة
ثم هو ليس نصا في تثنية الاثنين حتى يبني عليه جواز
ثاني اثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله
ابن القطاع في كتاب الافعال واذا اجاز تثنية الرجلين جاز تثنية

الاثنين

اوالثالث شرح

الاثنين ولا يتوقف فيه الا ظاهري جامد تفريع قوله لانه
لا فعل له اي لا يقال ثليت الثلاثة اذ اكنت الثالث وقد نافيه
قول الجوهري ثلثت القوم اثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم
او كملت ثلاثة بنفسك وثلثت الثلاثة بالتخفيف ايضا
اسقاطي قوله قال في الكافية الخ عزوه البزورك علي كلام
الكافية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله في التسهيل
بين ثان وغيرها واقتصاره علي العزو لثعلب مع انه منقول
عن غيره ايضا قوله وقد نقله فيه اي التسهيل قوله مثل ما فوق
اي بدرجة واحدة قوله المصوغ من العدد هذا لا يوافق قوله
لان الوصف ح ليس مصوغا من الفاظ العدد الخ ولعله ذكر
هذا منا بعة لظاهر المتن وذلك اي ما ياتي استدراك
عليه تم قوله انه اي الوصف يحمل ليس خصوص المتارع
مرادا والا لم يتات التفصيل الذي سيذكره بقوله فان كان بمعنى
المضي الخ قوله ما هو تحت اي بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع
اثنين مع انه يصدق انه تحت ما اشتق منه حقيقة وقوله
ما اي العدد الذي هو اي هذا العدد تحت العدد الذي اشتق
الوصف منه مساويا له اي لما اشتق منه فعلم ان صلة ما
الاولي جارية علي ما هي له وصلة ما الثانية جارية علي غير
ما هي له فهي في الحقيقة بابراز الضمير وفي صلة ما الاولي
بعكس ما فعله الشم فاعرف ذلك قوله فحكمه جاعل حكم مصدر
نوعي منصوب علي المفعولية المطلقة باحكامه وانما خص
التمثيل بجاعل للتنبيه علي ان معنى اسم فاعل العدد
اذا استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة
فمعناه جاعل الثلاثة ومصيرهم اربعة افاده المرادي قوله
جازت اضافته الخ لكنهم قالوا الاضافة في هذا اكثر من النصب
بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان نصب ما بعده علي المفعولية
وخفضه علي الاضافة مستويان او النصب اكثر قال الرضي
وانما قل النصب هنا لان الانفعال والتاثير في هذا المفعول
غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)